

Distr.: General
25 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	معلومات أساسية	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والسياسية والقانونية	٤
ثالثا -	الميزانية	٦
رابعا -	الظروف الاقتصادية	٨
ألف -	لمحة عامة	٨
باء -	السياحة	٨
جيم -	الصناعة التحويلية والتشييد والخدمات المالية	٩
دال -	التجارة والنقل والمرافق العامة	١٠
هاء -	الزراعة ومصائد الأسماك	١٢



١٣	 الظروف الاجتماعية	خامسا -
١٣	 اليد العاملة	ألف -
١٣	 التعليم	باء -
١٤	 الصحة العامة	جيم -
١٥	 الجريمة ومنع الجريمة	دال -
١٥	 حماية البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث	سادسا -
١٦	 العلاقات مع المنظمات والشركاء الدوليين	سابعا -
١٦	 مركز الإقليم في المستقبل	ثامنا -
١٦	 موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٦	 موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٧	 الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

أولا - معلومات أساسية

١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. ويقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ١٠٧٥ ميلا جنوب شرق ميامي و ٦٠ ميلا شرق بورتوريكو. ويبلغ مجموع مساحته البرية نحو ٣٥٢ كيلومترا مربعا. ويتكون الإقليم من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا وسانت جون وسانت توماس وويوتر آيلند. وتقع العاصمة، شارلوت أمالي، في جزيرة سانت توماس. وكانت هذه الجزر ملكا للدانمرك من عام ١٧٥٤ حتى عام ١٩١٧، لما دخلت عملية شراء الولايات المتحدة لتلك الجزر بمبلغ ٢٥ مليون دولار حيز النفاذ. ومُنح سكان جزر فرجن جنسية الولايات المتحدة عملا بقانونين صادرين عن الكونغرس في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢ عن طريق التجنيس الجماعي. ويضطلع مكتب الولايات المتحدة لشؤون الجزر بمسؤوليات وزير الداخلية في الإقليم.

٢ - وقد قُدِّر عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٦ بنحو ٦٨٩ ١١٣ نسمة (علما أن بيانات تعداد عام ٢٠١٠ لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لم تصدر بعد). وتنقسم التركيبة العرقية لسكان الإقليم إلى: السود، من أصول غير إسبانية بنسبة ٦١,٧٠ في المائة؛ والسود، من أصول إسبانية بنسبة ٥,٥٧ في المائة؛ والبيض، من أصول غير إسبانية بنسبة ١١,٣٠ في المائة؛ والبيض، من أصول إسبانية بنسبة ١,٧٠ في المائة؛ وآخرون، من أصول إسبانية بنسبة ٦,٦٣ في المائة؛ والآسيويون بنسبة ١,٠٧ في المائة؛ وآخرون بنسبة ٣,٠٣ في المائة. واللغات التي يتحدث بها سكان الإقليم هي: الإنكليزية أو لغة الكريول الإنكليزية (٧٤,٧٠ في المائة)؛ والإسبانية أو لغة الكريول الإسبانية (١٦,٧٨ في المائة)؛ والفرنسية أو لغة الكريول الفرنسية (٦,٧٥ في المائة)؛ ولغات أخرى (١,٩٥ في المائة). وتشمل المذاهب الدينية المفضلة في الإقليم: المذهب المعمداني من الطائفة البروتستانتية (٤٢ في المائة)؛ ومذهب الرومان الكاثوليك (٣٤ في المائة)؛ ومذهب الأسقفيين من الطائفة البروتستانتية (١٧ في المائة)؛ ومذاهب أخرى (٧ في المائة). ويقوم نحو ٩٥ في المائة من السكان في مستوطنات حضرية. ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة لمجموع السكان ٧٨,١١ سنة. أما معدل الإلمام بالكتابة والقراءة، الذي يُعرّف بأنه نسبة السكان البالغين ٢٥ عاما فما فوق الذين أتموا الصف الخامس من التعليم الابتدائي، فيبلغ ٩٧ في المائة.

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، من بينها منشورات صادرة عن حكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٣ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم مُنظَّم غير مدمج بالولايات المتحدة. بموجب القانون التأسيسي للجزر الصادر في عام ١٩٣٦ وصيغته المنقحة لعام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة للقانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، فإن للإقليم هيئة تشريعية، تُعرف أيضاً بمجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكونة من ١٥ عضواً يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم درجت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط، لكن يمكن أن يُعاد انتخابه بعد مرور فترة ولاية كاملة لا يكون قد تولى فيها هذا المنصب. ويُعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويتمتع بسلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

٤ - وقد أسفرت الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لمنصب الحاكم، عن تحديد انتخاب جون بيرسي ديجونغ من الحزب الديمقراطي حاكماً وغريغوري فرانسيس نائباً له. وقد أجريت الانتخابات التشريعية الأخيرة في الإقليم في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وينتخب الإقليم مندوباً عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة، يحق له التصويت في اللجان. وكانت المرشحة عن الحزب الديمقراطي، دونا م. كريستينسن، قد فازت بانتخابات عام ٢٠١٠ بنسبة ٧١ في المائة من الأصوات وأُعيد انتخابها لولاية ثامنة مدتها سنتان مندوبةً لجزر فرجن في كونغرس الولايات المتحدة. ويظل عضو مجلس الشيوخ غريغ و. بارشينغر نائباً متجولاً، بعد أن فاز على منافسين له بفارق كبير في الأصوات.

٥ - ويضم النظام القضائي للإقليم محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومحكمة عليا، وقد بدأت هذه الأخيرة عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا لجزر فرجن هي محكمة الاستئناف التي تستمع إلى قضايا الاستئناف التي تبت فيها محكمة الدرجة الثانية للجزر. وقد ترتب على إنشاء المحكمة العليا إلغاء أي تدخل للقضاء الاتحادي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف.

٦ - ومنذ أن نقّحت الدولة القائمة بالإدارة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات لاستبداله بدستور محلي معتمد من سكان الإقليم، ينظّم الآليات الداخلية للحكم. ومع أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام ١٩٧٦ بإقرار دستور محلي بموجب القانون العام رقم ٩٤-٥٨٤ للولايات المتحدة، إلا أنه لم يكتب النجاح لأي من المحاولات الأربع.

٧ - وكما ذكر سابقاً، أقر المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ دستوراً مقترحاً لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقُدِّم الدستور المقترح إلى الحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتضمن نصه، الذي يقع في ٢٧ صفحة ويتكون من ديباجة و ١٩ مادة، أحكاماً عن شرعة حقوق؛ ومبادئ الحكومة وفروعها وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان الجزر؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب؛ والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة؛ والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالوضع السياسي.

٨ - وفيما يتعلق بإنشاء لجنة استشارية معنية بالوضع السياسي، تنص المادة السابعة عشرة من الدستور المقترح على وجوب إنشاء اللجنة في غضون سنتين من تاريخ إقرار الدستور، وأن تكون لها ولاية مدتها ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، وبعد عام من التوعية العامة بالخيارات المتعلقة بتحديد الوضع السياسي للإقليم وعلاقاته الاتحادية، وهي (أ) كيان دولة و (ب) الارتباط الحر و (ج) الاستقلال، تقرر أن تُجرى انتخابات خاصة. وستكون المشاركة في تلك الانتخابات المتعلقة بتحديد المركز، حكراً على مواطني جزر فرجن من "السكان الأصليين ذوي الأسلاف" و "من السكان الأصليين"، بالمفهوم المنصوص عليه في المادة الثالثة من الدستور المقترح، أكانوا مقيمين داخل الإقليم أم خارجه.

٩ - وتعرّف المادة الثالثة من الدستور المقترح سكان جزر فرجن "الأصليين ذوي الأسلاف" بأنهم كل شخص أو سليل شخص يكون قد ولد أو عاش في الإقليم في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢ أو قبل ذلك التاريخ، ولا يحمل جنسية أي بلد آخر؛ وتعرّف "السكان الأصليين" لجزر فرجن بأنهم كل شخص أو سليل شخص يكون قد ولد في الإقليم بعد ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢.

١٠ - ولا تزال بعض أحكام الدستور المقترح مصدر خلاف. فعلى سبيل المثال، لا تجيز المادة السادسة منه الترشح لانتخابات منصب حاكم الإقليم ونائبه إلا للسكان "ذوي الأسلاف أو السكان الأصليين". وتنص المادة الحادية عشرة أيضاً على أن مواطني جزر فرجن من "السكان الأصليين ذوي الأسلاف" غير ملزمين بدفع ضرائب معينة على الممتلكات. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح الحاكم في رسالة كُشف عن فحواها للعموم، أن القراءة الأعم والأوسع لمشروع الدستور تُظهر بأنه لا يتماشى مع المسلمات الأساسية للمساواة في الحماية والعدل.

١١ - وقال جيرارد لوز أموالر جيمس الثاني، رئيس المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة متحدثاً أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار

(اللجنة الرابعة) التابعة للأمم المتحدة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، إن المحاكم كان قد رفض في البداية أن يقدم الدستور المقترح إلى الدولة القائمة بالإدارة. إلا أنه امتثل لذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عقب صدور حكم في هذا الشأن من محكمة الدرجة الثانية للإقليم.

١٢ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيدا الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل بأن العديد من أجزاء النص المقترح تقتضي أن تخضع للتحليل وأن تُبدى التعليقات عليها، بما في ذلك ما يتعلق منها بعدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ وبأحكام تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فرجن؛ وبأحكام تحوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعا لمكان الولادة وتوقيتها، أو توقيت الإقامة، أو النسب.

١٣ - وجاء في البيان الذي ألقاه رئيس المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أمام اللجنة الرابعة، أن وفدا للمؤتمر كان يرأسه قد عقد في آذار/مارس ٢٠١٠ مشاورات مع مسؤولين في كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أولئك المسؤولون قد أبدوا اعتراضا رئيسيا على أحد أحكام مشروع الدستور المقترح ينص على أن ملكية الموارد البحرية للإقليم تؤول لسكانه. وارتبط اعتراض آخر بأي حالة مفيدة إلى السكان الأصليين وتمتعهم بمزايا معينة. ونتيجة لذلك، طلب الكونغرس إلى المؤتمر أن يستأنف اجتماعاته لكي ينظر في الاعتراضات التي أبدتها الدولة القائمة بالإدارة على الدستور المقترح.

١٤ - وأكد رئيس المؤتمر أن الدستور المقترح المقدم لا يستهدف تغيير مركز الإقليم وأنه لن يشكل سندا لشطب الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويرد في الدستور المقترح حكم ذو صلة سترتب عليه، إثر اعتماد نص الدستور المقترح، إنشاء آلية لدراسة الخيارات المستقبلية المتعلقة بالمركز السياسي للإقليم.

ثالثا - الميزانية

١٥ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أقرت الهيئة التشريعية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مشروع قانون يقضي بتوفير مستوى اعتماد للصندوق العام قدره ٨٣١,٣ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١١. وتشمل تلك الميزانية مبلغ ٩١٦ ٧٤٨ ٧٠٣ دولارا للسلطة التنفيذية لجميع الإدارات والوكالات الحكومية المركزية. وتشمل ميزانية السلطة التنفيذية بابا للنفقات المتنوعة بمبلغ ٦١٧ ٧٠٥ ١١٢ دولارا، تُخصص في إطاره مبالغ أصغر حجما للمشاريع والبرامج والجماعات المجتمعية المحلية، فضلا عن مبلغ ١٩,٨ مليون دولار لمجلس

الشيوخ ومبلغ ٧٤١ ٣١١ ٣٩ دولارا للسلطة القضائية لجزر فرجن. وكان الحاكم قد ذكر في خطابه عن حالة الإقليم أن السنة المالية ٢٠١١ ستكون سنة صعبة. فالحالة المالية كانت قد تفاقت بسبب مشروع القانون الضريبي الذي اعتمد في نهاية ولاية الكونغرس الأخيرة. وفضلا عن استمرار تدني معدلات ضريبة الدخل، تطلب ذلك القانون التشريعي أيضا أن تقوم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بإعمال الإعفاء الضريبي المقدم لمؤسسات الأعمال الصغيرة دون معاوضة، مما أدى إلى زيادة الأعباء المفروضة على الوضع المالي للإقليم.

١٦ - وبحسب ما ورد على لسان الحاكم، كان من المتوقع في عام ٢٠١١ أن تنخفض إيرادات الصندوق العام بنسبة ٢٠ في المائة من مستواها لعام ٢٠٠٨ قبل حالة الركود. وانخفضت ضرائب دخل الأفراد بنسبة ١٦ في المائة فيما تقلصت ضرائب دخل الشركات بنسبة ٧١ في المائة. وانخفض صافي ضريبة الدخل بنسبة ٣١ في المائة فيما انخفضت ضرائب المتحصلات الإجمالية بنسبة ٥ في المائة. وفيما يتعلق بالصندوق العام، فقد كان من المتوقع أن يبلغ العجز المالي المنقح لعام ٢٠١١ ما قدره ٧٥ مليون دولار، وأن يبلغ في السنة المقبلة ١٣٢ مليون دولار. ولم تشمل حالات العجز هذه المساهمة غير الممولة في صندوق المعاشات التقاعدية، والتي ستزيد، في حال سدادها بالكامل، من أوجه العجز السنوي هذه بنحو ٧٠ مليون دولار سنويا.

١٧ - ولغرض المساعدة في سد العجز الحالي في ميزانية التشغيل ولتفادي تسريح الموظفين، ستقوم الحكومة بإصدار سندات بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار تكون مدعومة بضريبة إنتاج الرّم. وتحاول الحكومة أيضا سد العجز في الميزانية من خلال تخفيض أوجه الإنفاق في باب النفقات المتنوعة من الميزانية، والوفورات المتأتية من تجميد محدود للتوظيف، والتناقص الطبيعي للموظفين، والتعجيل بإنجاز المشاريع الرأسمالية.

١٨ - وواصلت الحكومة الاتحادية توفير التمويل لميزانية الإقليم، بطرق منها القانون الأمريكي لتحقيق الانتعاش وإعادة الاستثمار، مما أسهم في توفير تمويل في إطار خطة تحفيزية (بنحو ٢٤٢ مليون دولار)، وصناديق تحقيق الاستقرار المالي الحكومي (بمبلغ ٤٧,٥ مليون دولار). وعمل مكتب الطاقة أيضا على تأمين التمويل لمشاريع كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة بمبلغ تجاوز ٣١ مليون دولار في إطار القانون الأمريكي لتحقيق الانتعاش وإعادة الاستثمار. وستتيح هذه الأموال توسيع نطاق صناعة تسخين المياه بالطاقة الشمسية في الإقليم، وتسخير غازات مدافن القمامة كمصدر للطاقة، وزيادة الحسومات المقدمة للمستهلك مقابل الكفاءة في استخدام الطاقة، ومشاريع أخرى عديدة تتعلق بالطاقة المتجددة.

رابعاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٩ - لقد تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية للإقليم خلال الربعين الأخيرين من عام ٢٠١٠، وإن كانت لا تزال سلبية. فقد انخفضت نسبة البطالة في الإقليم من ٨,٥ في المائة في الربع الأول من السنة المالية لعام ٢٠١٠ إلى ٨,٠ في المائة في الربع الثاني منها. وبالرغم من تناقص المطالبات الأولى للعاطلين عن العمل، إلا أن مستواها ظل مرتفعاً نسبياً. وبدأ سوق الإسكان والعقارات أكثر استقراراً حيث زادت قيمة رخص التشييد في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، شهدت القطاعات الاقتصادية في معظمها، بما في ذلك قطاعات التشييد والتجارة والخدمات المالية والسياحة، نمواً سلبياً في مجال توفير فرص العمل. وفي الوقت ذاته، سجل عدد الوظائف في مجالات أخرى من قطاع الخدمات، الذي يضم العديد من مؤسسات الأعمال الصغيرة، نمواً بنسبة ٦,٢ في المائة في الربع الثاني. وشهد القطاع المهني وقطاع الأعمال أيضاً نمواً طفيفاً في فرص العمل بنسبة قاربت ٢ في المائة على مدى الربعين الأخيرين. إلا أن العجز في ميزانية الحكومة قد يحد عملية الانتعاش الأوسع نطاقاً عن مسارها.

٢٠ - وحتى قطاع التشييد الذي تكبد أشد الأضرار بدأ يشهد زيادة في النشاط وفرص العمل التي توفرها المشاريع العامة الحكومية ومعملي دياحيو وكروزان لتقطير مشروب الرّم.

باء - السياحة

٢١ - تظل السياحة التي تسهم بنسبة ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، عماد اقتصاد جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وتتضح أهميتها من حيث توفير عمالة مباشرة ومن حيث تأثيرها في تنمية أنشطة مباشرة الأعمال الحرة وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة. فالجزر تستقبل نحو مليون سائح سنوياً قادمين عبر رحلات سياحية بحرية وأخرى جوية. وقد زاد عدد الزوار القادمين زيادة كبيرة بنسبة ١٨,٤ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ مقارنة بنسبة ٤,٦ في المائة المسجلة في الربع الأول منه. وزاد عدد المسافرين الواصلين حواً إلى الإقليم بنسبة ١٥,٤ في المائة، حيث بلغ ٢١٣ ٥٨٣ زائراً فيما ارتفع عدد الزوار القادمين عبر السفن السياحية زيادة ملحوظة بنسبة ١٩,٤ في المائة، حيث بلغ ١٢٥ ٦٥٦ زائراً، ليصبح مجموع الزوار ٨٦٩ ٧٠٨ زوار من أصل ٥٥١ ٧٣٤ زائراً في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. وبلغ مجموع الزوار الواصلين إلى الجزر ٥٧٩ ٤٩١ زائراً خلال الأشهر الستة الأولى من السنة المالية لعام ٢٠١٠، بما يمثل زيادة نسبتها ١٢,٢ في المائة

عن نفس الفترة من السنة المالية لعام ٢٠٠٩. وتحسن معدل شغل الفنادق بنسبة ٣,٤ في المائة في الأشهر الستة الماضية فيما زادت إيرادات الفنادق بنسبة ١٢ في المائة في السنة الماضية.

٢٢ - وسعيا إلى تنشيط قطاع السياحة الحاسم الأهمية، جهزت حكومة الإقليم منشآت قاعدة السفن السياحية لجزيرة سانت توماس فاستأنفت تنظيم رحلات سياحية منتظمة إلى سانت كروا. وعملت أيضا على توسيع نطاق الخدمات الجوية والطاقة الاستيعابية لشركات الطيران التي تقدم خدماتها إلى الإقليم. ويجري حاليا وضع خطط للاستثمار في مشاريع تطوير الفنادق وزيادة مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص.

٢٣ - وتعزز النمو في عدد رحلات الزوار القادمين إلى الإقليم، بفضل الحملة الإعلانية المتعددة الوسائط التي بدأتها وزارة السياحة لاجتذاب المزيد من المستجيبين من الولايات المتحدة وأوروبا وبورتوريكو.

جيم - الصناعة التحويلية والتشييد والخدمات المالية

٢٤ - سجل قطاع الصناعة التحويلية، وهو ثاني أكبر قطاع اقتصادي، ويتكون أساسا من المؤسسات التجارية العاملة في مجال المنتجات النفطية المكررة والرمّ والألبان والحلي، انخفاضا في الإنتاج والعمالة في عام ٢٠١٠. فقد أدى ضعف الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط وتضاؤل هوامش الربح المتأني من السلع النفطية المكررة إلى اضمحلال المنتجات التصديرية لشركة هوفينسا في العام الماضي، فيما ترتب على المنافسة من بلدان أخرى وضعف الطلب شبه انهيار لنشاط صناعة ساعات اليد إلى درجة أنه لم يبق ممن ينشط في ذلك القطاع إلا شركة واحدة. وانخفضت نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٤,٥ في المائة في الربع الثاني، حيث بلغ متوسطها ٢١٦٦ وظيفة، وهو ما مثل انخفاضا بنحو ١١٠ وظائف مقارنة بالربع الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩. وكان إنجاز المشروع التطويري لشركة هوفينسا السبب الرئيسي لفقدان الوظائف.

٢٥ - وتنتج مصفاة النفط هوفينسا، التي يعمل فيها أكثر من ١٠ ٠٠٠ عامل، مجموعة متنوعة من المنتجات المكررة من النفط الخام المستورد من مختلف مناطق العالم، ومن جمهورية فنزويلا البوليفارية أساسا. وتوجد المصفاة في جزيرة سانت كروا وهي إحدى أضخم ١٠ شركات في العالم بقدرة تقطيرية للنفط الخام تبلغ ٤٩٥ ٠٠٠ برميل يوميا. ومن بين المنتجات المكررة، البترين ووقود الديزل وزيت التدفئة المتزلي ووقود المحركات النفاثة والكيروسين وزيت الوقود المتبقي. وتُصدّر المنتجات المكررة في معظمها (٩٥ في المائة) إلى الولايات المتحدة. وقد زادت قيمة المنتجات المكررة لشركة هوفينسا زيادة كبيرة بنسبة

٦١,٠ في المائة حيث بلغت ٢ ٩٢٠,٣ بليون دولار في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠، تم تصدير منتجات مكررة بلغت قيمتها ٥ ٥٤٢,٢ بليون دولار.

٢٦ - وشهد نشاط إنتاج الرّم تحسّنا ملحوظا وتواصل أدائه الجيد. فقد زادت صادراته بنسبة ٢٣,٩ في المائة، حيث ارتفعت من ٢ ١٤٣ غالونا في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ إلى ٢ ٦٥٤ غالونا في الربع الثاني من عام ٢٠١٠. وبلغ مجموع صادرات الرّم في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية لعام ٢٠١٠ ما قدره ٤ ٨٣٠ غالونا، نسبة الكحول فيها ٥٠ في المائة بما يمثل زيادة نسبتها ٢٠,٧ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. ويصدّر الرّم الذي يُنتج في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بالجملة إلى الولايات المتحدة أساسا ويبيع لشركات التعبئة المحلية والإقليمية التي تباعها بدورها تحت مختلف العلامات والأسماء التجارية الإقليمية.

٢٧ - وظل قطاع التشييد ضعيفا. ومع ذلك، كان هذا الاتجاه في عام ٢٠١٠ اتجاها إيجابيا. فقد زاد مجموع قيم رخص البناء، الذي يُقاس به نشاط التشييد في المستقبل، بنسبة ٨,٤ في المائة حيث ارتفع من ٥٣ مليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ إلى ٥٨ مليون دولار في الربع نفسه من عام ٢٠١٠. وفي الربع الثاني، زادت قيم الرخص بنسبة ١٢,٦ في المائة مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة حيث ارتفعت من ٤٢,٢ مليون دولار إلى ٤٧,٥ مليون دولار. وفي حين أن عدد وظائف التشييد لا يزال أقل من مستوياته السابقة لفترة الركود، فإنه يحقق نموا تدريجيا يعززه التمويل التحفيزي المحلي والاتحادي المتعلق بمشاريع الطرق، ومصفاة دياجيو للرّم ومرفقها التخزيني، وتوسيع مصفاة كروزان للرّم ومرفقها للمياه المستعملة. وبلغ متوسط وظائف قطاع التشييد ٢ ١٥٩ وظيفة في الربع الثاني مقارنة بما عدده ٢ ٢٦٩ في نفس الفترة من السنة المالية ٢٠٠٩.

٢٨ - ولا تزال الأرقام المالية المتعلقة بالقطاع المصرفي لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ غير متاحة. أما فيما يتعلق بوظائف قطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات، فقد تقلص عددها في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٠ بنسبة ٦,٣ في المائة ليصل متوسطها إلى ٢ ٣٩٥ وظيفة مقارنة بعددها الذي بلغ ٢ ٥٥٥ وظيفة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. وانخفضت عموما ودائع الأفراد والشركات والشركات بمبلغ ١٥ مليون دولار حيث تناقصت إلى نحو ١ ٦٨٨,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ من ١ ٧٠٣,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧.

دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

٢٩ - لقد شهد قطاع التجارة والنقل والمرافق العامة، الذي تهيمن عليه أنشطة تجارة التجزئة، في عام ٢٠١٠ آثار هبوط في الإنفاق الاستهلاكي، وسفر الزوار وغيرهما من

الخدمات المتصلة بالنقل. وانخفضت وظائف تجارة التجزئة، التي تمثل ٩٠ في المائة من الوظائف في قطاع التجارة، بنسبة ٣,٨ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ لتبلغ ٦٠٢٥ وظيفة مقارنة مع ٦٢٦٦ وظيفة في الربع نفسه من السنة المالية ٢٠٠٩. وانخفضت وظائف تجارة الجملة من ٧٠٥ وظائف في العام الماضي إلى ٦٦٨ وظيفة في عام ٢٠١٠. كما انخفضت الوظائف في مجالات النقل والمستودعات والمرافق بنسبة ٢,٨ في المائة إلى ٦٠٢ وظيفة من متوسط قدره ٦٤٧ ١ وظيفة في الربع الثاني من عام ٢٠١٠.

٣٠ - تمتلك جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة طرقاً برية بطول يبلغ حوالي ١٢٥٠ كيلومتراً ونحو ٦٥٠٠٠ مركبة مسجلة. ويتمتع الإقليم بواحد من أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي، ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا - وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. وفي الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سان كروا، هي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. بينما يوجد المرسيان الأخريان في سان توماس، وهما المرفقان الواقعان في كراون باي اللذان تشغلهما هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة وست إنديان المملوكة للجزر.

٣١ - وأكد الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١١ على أن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ستعيد بناء نظمها الخاصة بالنقل بهدف معالجة مشاكل تدفقات المرور. وستُولي عناية خاصة للنقل المائي الذي توفره العبارات التي تخدم جميع أنحاء الجزر. وكما ذكر سابقاً، فإن وزارة النقل في الولايات المتحدة وإدارة الطيران الاتحادية منحتا هيئة الموانئ بالإقليم أكثر من ١٤ مليون دولار من أجل عملية إعادة التأهيل الجارية لمدرج مطار سيريل إي كينغ.

٣٢ - وإن هيئة المياه والكهرباء بجزر فرجن كيان حكومي مستقل تابع لحكومة الإقليم يقوم بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ومياه الشرب لقراية ٥٤٠٠٠ من مستهلكي الكهرباء و ١٢٠٠٠ من مستهلكي المياه الصالحة للشرب. وتقوم الهيئة أيضا بتركيب وصيانة مصابيح الإنارة بشوارع الإقليم. وتُولد الكهرباء حرارياً باستخدام الوقود المستورد. ومن أجل تنويع مصادر الطاقة، تُجرى هيئة المياه والكهرباء دراسات جدوى بشأن استخدام الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء. كما تعمل أيضاً مع هيئة إدارة النفايات على إنشاء مرافق لتحويل النفايات إلى طاقة كجزء من برنامجها المتعدد الأوجه

لتوليد الطاقة. وقد أُشير في خطاب حالة الإقليم لعام ٢٠١١ إلى أن الإقليم يقوم بتنفيذ خطة لخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة ٦٠ في المائة خلال الخمس عشرة سنة القادمة.

٣٣ - وكما ذُكر سابقاً، فإنه، نظراً لمحدودية إمدادات المياه العذبة، تستخدم المياه المالحة على نطاق واسع للأغراض غير المنزلية، بما في ذلك مكافحة الحرائق وشبكة المجاري. وتنتج محطة للتحلية في سانت توماس حوالي ٤,٥ ملايين غالون من المياه في اليوم. وتوفر الآبار، ولا سيما تلك الموجودة في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظراً لارتفاع تكلفة المياه، يبلغ متوسط الاستهلاك للشخص الواحد في اليوم نحو ٥٠ غالوناً، أي نحو ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٣٤ - وفيما يتعلق بالاتصالات، فإنه يوجد بالإقليم حوالي ٥٩ ٠٠٠ جهاز هاتف و ٨ ٧٠٠ مضيف إنترنت (أي حاسوب موصول مباشرة بالإنترنت)، وعدد من محطات الإذاعة والبث التلفزيوني. ويعمل الإقليم، بالتعاون مع وزارة التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية، على مشروع للاتصالات باستخدام الموجات العريضة النطاق، والذي من المتوقع أن يكتمل بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، بترعات من الحكومة الاتحادية، و تبرعات عينية ونقدية محلية، تزيد في مجموعها عن ١١٥ مليون دولار. والمشروع الذي يستلزم مد ٢٤٤ ميلاً من كابلات الألياف الضوئية الجديدة التي تربط أكثر من ٧٠٠ قطعة من معدات الشبكات، سيوفر أكثر من ٣٠٠ وظيفة تشييد كما يوفر الفرصة لتدريب الأشخاص المحليين على أعمال قرن وجدل الألياف الضوئية وصيانة الشبكات. وعند الانتهاء من المشروع، سيتم إنشاء أو تجديد أكثر من ٤٥ مركزاً عاماً للحواسيب مزودة بتكنولوجيا المعلومات المتقدمة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٣٥ - لقد ظل قصب السكر، والقطن بدرجة أقل، يشكلان من الناحية التاريخية مصدرَي الإيرادات الرئيسيين لاقتصاد الإقليم. وفي الوقت الراهن، فإن القطاع الزراعي صغير جداً، وهو يشتمل بصفة رئيسية على زراعة الفواكه والخضروات وتربية المواشي. ووفقاً لخطاب الحاكم عن حالة الإقليم لعام ٢٠١١، فإن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تعتزم إحراز مستوى معقول من الأمن الغذائي عن طريق تعزيز العلاقات والممارسات التي ستوسع الفرص لمزارعيها وتحمي مصالح صائدي الأسماك، حتى وإن كانت الحكومة الاتحادية تسعى لتحديد وتقييد الكمية السنوية لمصيدهم. ويعتقد الحاكم بأنه، على الرغم من أن زيادة الدعم والاستثمار في كل من الزراعة وصيد الأسماك قد لا يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي في المستقبل القريب، فإنهما سيضعان الإقليم في يوم من الأيام في وضع أفضل مما هو عليه الآن.

٣٦ - وواصلت وزارة الزراعة بجزر فرجن في عام ٢٠١٠ برامجها وخدماتها الموجهة نحو المزارعين، وعملت على إكمال وتطوير مشاريع جديدة. وقد شملت تلك المشاريع إنجاز سوق بوردو للمزارعين، والإنشاء الكامل لآبار المياه (بما في ذلك المضخات وخطوط التوزيع) في أملاك بوردو ودوروثيا بجزيرة سانت توماس، وتركيب وتنمية خطوط جديدة لتوزيع المياه وتوسيع الخطوط القائمة في الحدائق المجتمعية بسانت كروا، وتنفيذ برنامج تنمية مشاريع تربية المواشي الصغيرة على نطاق الإقليم بكامله.

خامسا - الظروف الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٣٧ - لقد كانت الخسائر في مجال التوظيف، عموماً، أقل حدة في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٠ عما كانت عليه في الربع الأول من تلك السنة. وانخفض معدل توظيف المدنيين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٠ بنسبة ٣,٧ في المائة مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٩، وذلك بخسارة صافية قدرها حوالي ١ ٨٠٩ فرصة عمل. وفي الربع الثاني من السنة، تم توظيف ٩٠٦ ٤٦ أشخاص في وظائف مدنية: منهم ٢٠ ١٧٠ في سانت كروا و ٢٦ ٧٣٧ في سانت توماس وسانت جون. وبلغ متوسط معدل البطالة في الإقليم في الربع الثاني ٧,٩ في المائة، وهو أعلى بنسبة ١,٤ في المائة عما كان عليه قبل عام مضى. وارتفع المعدل بالنسبة لسانت كروا إلى ٨,٥ في المائة من ٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، في حين أن المعدل بالنسبة لسانت توماس وسانت جون زاد، من سنة إلى أخرى، من ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، إلى ٧,٥ في المائة.

باء - التعليم

٣٨ - التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والنصف والسادسة عشرة. وتتولى وزارة التعليم في الإقليم إدارة شؤون ٤٠ مدرسة تقريبا. وتمتلك جامعة جزر فرجن حرما جامعيًا في جزيرة سانت توماس وآخر في جزيرة سانت كروا، يدرس فيهما نحو ٢ ٥٠٠ طالب متفرغ وغير متفرغ في مجالات مختلفة مثل التربية، وإدارة الأعمال والإدارة العامة، إضافة إلى العلوم البحرية والبيئية، ويتخرج منها أكثر من ٣٠٠ طالب سنوياً. ويقدر أحد المصادر الاتحادية معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم بحوالي ٩٥ في المائة.

٣٩ - واستناداً إلى ما ورد في خطاب الحاكم عن حالة الإقليم لعام ٢٠١١، فإن حكومة الإقليم تكفل الزيادة المستمرة في "التقدم السنوي الكافي" لمدارسها. وفي عام ٢٠١٠،

حققت ١٩ مدرسة هذا التقدم المضطرد مقارنة مع ١٣ مدرسة في عام ٢٠٠٩. والهدف هو رفع مستوى جميع المعلمين. وأقر الحاكم أيضا بأن العملية المتمثلة في وضع حدود اصطناعية للسنة الدراسية تؤذي الأطفال، مضيفا بأنه من الواجب إطالة السنة الدراسية المحدودة.

جيم - الصحة العامة

٤٠ - تتعهد وزارة الصحة في جزر فيرجن مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا. كما تتعهد الوزارة مرفقا للرعاية الطويلة الأمد للمرضى العقليين في جزيرة سانت توماس. وتشتمل جهود التوعية التي تبذلها الوزارة على خدمات التعليم والوقاية والعلاج عن طريق العيادات وعن طريق الشعب الفرعية التي تُعنى بصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة جنسيا، وفيروس نقص المناعة البشرية ومرض السل، والصحة العقلية وتعاطي المخدرات. وتدير الوزارة ٣٣ مركزا للنشاط و ١٦ برنامجا اتحاديا تحت رعاية مكتب المفوض والشعب المعنية بالشؤون المالية، وخدمات الدعم، وخدمات الصحة العامة وتعزيز الصحة، والإحصاءات.

٤١ - يقدر العمر المتوقع لمحمل سكان الإقليم بحوالي ٨٢ سنة للنساء و ٧٦ سنة للرجال. وكما أفيد سابقا، فإن حوالي ٥٠ في المائة من جميع سكان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يفتقرون للتأمين الصحي. وفي خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١١، أشار الحاكم إلى أن إصلاح نظام الرعاية الصحية الاتحادية أناح فرصا إيجابية للإقليم. وبوجود ٣٠٠ مليون دولار كتمويل اتحادي إضافي خلال فترة الإصلاح، ستصبح لدى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة فرصة تاريخية لتخفيض عدد سكانها غير المشمولين بالتأمين من ٢٨ في المائة إلى نسبة تقل عن ذلك بكثير، ولتوسيع نطاق التغطية لتشمل جميع النساء الحوامل والأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر. ومن شأن هذه الإصلاحات تمكين الإقليم من إعادة هيكلة نظامه الخاص بتقديم الرعاية الصحية بحيث لا تصبح غرفة الطوارئ هي النقطة الرئيسية في حصول الأشخاص غير المشمولين بالتأمين على الرعاية الأولية التي يبتغونها. وعلى عكس الحال في الولايات المتحدة، فإن برنامج المعونة الطبية Medicaid (ميديكيد) (برنامج الرعاية الصحية الممول من الموارد الاتحادية وموارد الولايات والمخصص للأفراد والأسر من ذوي الدخل المنخفض) ليس برنامج استحقاقات في الإقليم، مما يعني وجود "حد أقصى محدد" للتمويل الاتحادي.

٤٢ - وعملا بقانون تمديد العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالولايات المتحدة الذي جرى توقيعه في عام ٢٠٠٩، ظل الإقليم يتلقى دعما كبيرا للبرامج ذات الصلة. وسُجِّلَت في عام ٢٠١٠ حالة تفشٍ لحمى الضنك في مقاطعتي سانت توماس

وسانت جون، حيث سُجِّلَت ٨٥ حالة اشْتُبِهُت فيها الإصابة بالمرض أو حالة تأكدت فيها الإصابة بالمرض.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

٤٣ - في معرض خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١١، قال الحاكم إنه، وبهدف الحد من جرائم العنف التي ظلت تؤرق المجتمع، فإن جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ستؤكد من أن ضباط الشرطة ظاهرون للعيان يسهل الوصول إليهم ويستجيبون لما يطلب منهم. وقال إن حكومة الإقليم تهدف إلى توعية الوالدين والأطفال بالنشاط الإجرامي وتأثيرات العصابات، ومحاكمة من يرتكبون الإساءات على الوجه الأكمل. وقد ارتكب عدد كبير من عمليات القتل دون سبق الإصرار وجرائم القتل العمد في الإقليم من قبل أولئك الذين تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة من العمر، والذين كانوا في وقت من الأوقات يخضعون للمراقبة من قبل نظام قضاء الأحداث في الإقليم أو من قبل هيئات إنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، شدد الحاكم على أهمية ضمان تدريب الشباب لشغل الوظائف التي تُحرِّك الاقتصاد، مثل التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا النطاق العريض والرعاية الصحية.

٤٤ - وفيما يتصل بمجال إنفاذ القانون، شدد الحاكم على ضرورة مواصلة تطوير وتعزيز قوة الشرطة من خلال تعيين ضباط جدد، والتوسع في تدريبهم المهني. وقد أجرت حكومة الإقليم عددا من التغييرات تتعلق بموظفي وزارة العدل من أجل تحسين أداء المدعين العامين المساعدين. وقد بلغ معدل الإقليم بالنسبة للفصل النهائي في جرائم القتل دون سبق الإصرار الآن ما يزيد على ٦٥ في المائة، وهو أعلى من المتوسط الوطني، ومستمر في التحسن.

سادسا - حماية البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث

٤٥ - استمرت حكومة الإقليم في عام ٢٠١٠ في تنفيذ مشروع قانون للطاقة أقرته الهيئة التشريعية في عام ٢٠٠٩. وينص القانون على زيادة الوعي باستخدام بدائل الطاقة المتجددة في القطاعين العام والخاص. وفي عام ٢٠١٠، تلقت جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ما يقرب من نصف مليون دولار من الأموال الاتحادية للمساعدة في الحفاظ على الشعاب المرجانية بالقرب من جزيرة سانت كروا التي، مثلها مثل الشعاب المرجانية في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي ومناطق أخرى، تواجه تهديدا متزايدا بخطر الانقراض بسبب ارتفاع درجات حرارة المحيطات. وقد أصدرت المبلغ المذكور البالغ ٤٧٣ ٠٠٠ دولار الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٦ - وفي مجال التأهب لحالات الطوارئ، واصل الإقليم تعزيز عملياته بافتتاح المقر الجديد لوكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ. وأدى توحيد عمليات مركز مكالمات الطوارئ في مقاطعتين إلى تعزيز الكفاءة التنظيمية من خلال تحسين القدرة على الاستجابة للسكان في أخرج الأوقات التي يحتاجون فيها للمساعدة.

سابعا - العلاقات مع المنظمات والشركاء الدوليين

٤٧ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. ووفقا لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، حظيت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية تتمتع بمركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٨ - يوضح الفرع الثاني أعلاه التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٩ - شرح مساعد وزيرة الخارجية للشؤون التشريعية، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى كونغرس الولايات المتحدة، موقف حكومة الولايات المتحدة إزاء مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، والذي اعتُبر ساريا أيضا لعام ٢٠١٠. وكما أُفيد سابقا، ذكر مساعد وزيرة الخارجية في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية للولايات المتحدة ولا تندرج في نطاق اختصاصات لجنة ال ٢٤ الخاصة. وأشارت الرسالة أيضا إلى أن لجنة ال ٢٤ الخاصة لا تمتلك أي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي وجه من الوجوه، وليست لها ولاية إدخال الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضا أن الحكومة الاتحادية، في إطار تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني تتعلق بالظروف الاقتصادية

والاجتماعية والتعليمية، تقدم في الوقت ذاته إلى لجنة الـ ٢٤ الخاصة ببيانات سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، كدليل على تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وبقصد تصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٠ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة القرارين ١١٥/٦٥ ألف وباء، دون تصويت، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٠ (A/65/23) الذي أُحيل إلى الجمعية العامة، ثم نظرت فيه اللجنة الرابعة عقب ذلك. ويتعلق الجزء حادي عشر من القرار ١١٥/٦٥ بـ جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وبموجب فقرات منطوق ذلك الجزء من المنطوق فإن الجمعية العامة:

١ - "تؤيد باقتراح الإقليم في عام ٢٠٠٩ مشروع دستور نتيجة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، والذي أُحيل إلى الدولة القائمة بالإدارة لاستعراضه، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الدستوري الداخلي المنعقد حالياً؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة تيسير عملية الموافقة على الدستور المقترح للإقليم في كونغرس الولايات المتحدة وتنفيذه ما أن يقره الإقليم؛

٣ - تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم عن طريق تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٤ - تكرر دعوها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج".